



الدبلوماسية الأمنية: الإمارات كشريك
استراتيجي في منظومة مكافحة الإرهاب الدولي
عبد الحافظ سالم أحمد محمد
طالب باحث بسلك الدكتوراه
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
جامعة محمد الخامس – الرباط
تحت إشراف الدكتور عبد المنعم أبقال
المغرب

الملخص:

تصدت هذه الدراسة لبحث إشكالية محورية تتجسد في "كيفية توظيف دولة الإمارات العربية المتحدة لدبلوماسيتها الأمنية لترسيخ دورها كشريك استراتيجي دولي في مكافحة الإرهاب، والتحديات والآفاق المستقبلية التي تحكم هذه الشراكة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة"، وقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الفاعلية الإماراتية لم تعد تعتمد على القوة العسكرية التقليدية فحسب، بل تحولت إلى نموذج هجين يدمج بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مراهنة على الأمن الفكري، وتخفيف منابع التمويل، وبناء التحالفات الشاملة.

ولتحقيق أغراض البحث والإجابة عن الأسئلة الفرعية، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لتفكيك مرتكزات ومقومات العقيدة الأمنية الإماراتية، واستخدام منهج تحليل السياسات لفحص طبيعة الشراكات المؤسسية مع الأمم المتحدة والإنتربول، إضافة إلى المنهج الاستشراقي لاستكشاف مستقبل الدور الإماراتي عبر أدوات الدبلوماسية الوقائية والتحالفات متعددة الأطراف، وقد تم تقسيم الدراسة منهجياً إلى محورين رئيسيين، شمل الأول أسس ومجالات الدبلوماسية الأمنية الإماراتية، بينما ناقش الثاني التحديات الواقعية والآفاق المستقبلية لتموضع الدولة أمنياً.

ولقد أصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسية، أبرزها: أن المقاربة الإماراتية نجحت في إعادة تعريف أدوات مواجهة الإرهاب عبر المؤسسة الفكرية والتشريعية لقيم التسامح والاعتدال، وإنشاء مراكز استراتيجية دولية مثل "هداية" و"صواب"، كما أظهرت النتائج أن نجاح هذه الدبلوماسية يصطدم بتحديات بنوية مثل تباين تعريفات الإرهاب دولياً وتصاعد تهديدات الحروب الهجينة، واستشرفت الدراسة أن مستقبل الدور الإماراتي يتجه بنجاح نحو الدبلوماسية الوقائية، والتكتلات الأمنية المرنة، وتنويع الشركاء، مما يعزز موقعها كركيزة أساسية وحيوية في معادلة الأمن الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الأمنية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مكافحة الإرهاب، الشراكة الاستراتيجية، التسامح والاعتدال، تخفيف منابع التمويل، الأمن السيبراني، الدبلوماسية الوقائية.



المقدمة:

لقد أحدثت التغيرات الجيوسياسية المتسارعة في النظام الدولي تحولاً جذرياً في مفاهيم القوة، حيث لم تعد القدرات العسكرية التقليدية وحدها هي المعيار لفاعلية الدولة، بل أصبحت "الدبلوماسية الأمنية" أداة محورية في إدارة الأزمات العابرة للحدود، وفي هذا السياق، برزت دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج رائد في تفعيل هذا النوع من الدبلوماسية، حيث استثمرت دبلوماسيتها في بناء شراكات استراتيجية متينة لمواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي، التي تهدد الأمن والاستقرار العالميين، مستندة في ذلك إلى إرث دبلوماسي عريق يعتمد على الوسطية، والاعتدال، والتعاون متعدد الأطراف.

وتتجاوز المقاربة الإماراتية لمكافحة الإرهاب العمليات الأمنية أو العسكرية المباشرة، لتعتمد استراتيجية شاملة تدمج بين القوة الناعمة والصلابة، فمن خلال مبادراتها الفكرية وتخفيف منابع تمويل التطرف، ودعمها للمنظمات الدولية والإقليمية، نجحت الإمارات في خلق شبكة من التحالفات الاستراتيجية التي وضعتها كفاعل لا غنى عنه في قلب الاستراتيجيات الأمنية العالمية، وهذه الشراكة الاستراتيجية لم تكن وليدة الصدفة، بل نتاج رؤية استشرافية تدرك أن الأمن القومي المحلي يتصل عضوياً باستقرار المحيط الإقليمي والدولي.

ومع ذلك، يطرح الدور الإماراتي المتنامي تساؤلات جوهرية حول فعالية هذا النموذج في ظل تعقيدات البيئة الأمنية الدولية وتداخل المصالح، فبينما يرى البعض في الانخراط الإماراتي ركيزة للاستقرار، يتطلب الأمر تحليلاً نقدياً لآليات التنسيق والتعاون مع القوى الكبرى والمنظمات الأمنية، وكيفية موازنة الدولة بين التزاماتها الدولية كشريك استراتيجي وبين ثوابت سيادتها الوطنية، لا سيما في ظل تباين المقاربات الدولية في تعريف "الإرهاب" وتحديد أولويات مواجهته.

وبناءً على ما تقدم، تتجسد إشكالية الدراسة في محاولة فهم "كيف وظفت دولة الإمارات العربية المتحدة دبلوماسيتها الأمنية لترسيخ دورها كشريك استراتيجي دولي في مكافحة الإرهاب، وما هي التحديات والفرص التي تواجه هذه الشراكة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة؟"، وينبثق عن هذا السؤال المركزي التساؤلات الفرعية التالية:

(1) ما هي مرتكزات ومقومات الدبلوماسية الأمنية الإماراتية في مواجهة الإرهاب؟

(2) وكيف تجسد التعاون الاستراتيجي الإماراتي مع المنظمات الدولية في هذا المجال؟

(3) وما هي التحديات التي تعترض هذه الشراكة؟

(4) وكيف يمكن استشراف مستقبل الدور الإماراتي في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي؟

وللإجابة عن الإشكالية المركزية والأسئلة المنبثقة عنها نقترح خطة تتكون من محورين:

– المحور الأول: أسس ومجالات الدبلوماسية الأمنية الإماراتية في مكافحة الإرهاب

– المحور الثاني: تحديات وآفاق الشراكة الاستراتيجية الإماراتية في مكافحة الإرهاب الدولي

المحور الأول: أسس ومجالات الدبلوماسية الأمنية الإماراتية في مكافحة الإرهاب

تعد الدبلوماسية الأمنية الإماراتية ركيزة أساسية في استراتيجية الدولة الخارجية، حيث لا تقتصر على الجانب العسكري والتقني، بل تمتد لتشمل رؤية شاملة قائمة على تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي، وهذا المحور يسعى إلى تفكيك تلك الأسس التي جعلت من الإمارات فاعلاً دولياً مرناً وقادراً على التأثير في صياغة الأجندة الأمنية العالمية.



وتستند هذه الدبلوماسية إلى إرث عميق من التوازن السياسي، الذي يربط بين حماية المصالح الوطنية وبين الدفاع عن قيم الاعتدال والوسطية في العالم الإسلامي. وبذلك، تشكل هذه المقاربة حاجزاً صدياً أمام انتشار الأفكار المتطرفة، مستثمرة في القوة الناعمة التي تعد السلاح الأمضى في صراع الأيديولوجيات العابر للحدود.

إن الانتقال من المستوى النظري إلى المستوى العملي يتطلب فهماً دقيقاً للمؤسسات التي أنشأتها الإمارات لترجمة سياستها إلى أفعال. وفيما يلي، سنناقش المرتكزات الفكرية والسياسية التي تشكل الهوية الأمنية للدولة، ومن ثم ننتقل إلى استعراض الشراكات المؤسسية التي تحول هذه الهوية إلى تعاون دولي ملموس.

أولاً: المرتكزات الفكرية والسياسية للدبلوماسية الأمنية الإماراتية

تنبني الدبلوماسية الأمنية الإماراتية على فلسفة سياسية تؤمن بأن "الأمن الفكري" هو المدخل الحقيقي لمواجهة الإرهاب، لذا عملت الدولة على تأسيس قيم التسامح والتعايش السلمي ضمن خطابها الرسمي، محولةً هذه القيم من شعارات إلى منظومة قانونية ومجتمعية تحصن الفرد وتمنع اختراقه من قبل التنظيمات المتطرفة.

كما أن العقيدة الأمنية الإماراتية قد تطورت لتواكب التحديات المعاصرة، حيث لم تعد محصورة في الدفاع عن الحدود، بل أصبحت استراتيجية شاملة تركز على استباق التهديدات من خلال نشر الفكر المعتدل، وفي هذا الإطار نستعرض الآليات التنفيذية لهذه المرتكزات من خلال مايلي:

1. دور قيم التسامح والاعتدال كأداة للقوة الناعمة في تحصين المجتمع.

انطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة في توظيف قيم التسامح والاعتدال ليس فقط كقيم أخلاقية أو شعارات مجردة، بل كفلسفة أمنية وقائية تشكل خط الدفاع الأول ضد محاولات الاختراق الفكري المتطرف، وقد عمدت الدولة إلى تأسيس هذه القيم عبر تحويلها من ممارسات سلوكية إلى أطر تشريعية ومؤسسية حاطة بالكتلة المجتمعية؛ ويمثل صدور "قانون مكافحة التمييز ونبد الكراهية" وتأسيس أول وزارة للتسامح والتعايش نقطة تحول جيو-فكرية، استهدفت تجفيف البيئة الخصبة التي تستغلها التنظيمات الإرهابية في تغذية الاستقطاب الطائفي والعرقي، وهذا التأطير القانوني يمنح المجتمع مناعة ذاتية تعطل الخطاب الراديكالي في مهده، وتصيغ مساحة أمنية متقدمة تعتمد على تحصين العقل الجمعي قبل الحاجة للتدخل الأمني الصلب¹.

وتتجاوز المقاربة الإماراتية البعد المحلي للتسامح لتجعله مرتكزاً رئيسياً لقوتها الناعمة في الساحة الدولية، مما يمنح دبلوماسيتها الأمنية مصداقية واسعة وزخماً استثنائياً في محافل مكافحة الإرهاب، ومن خلال توقيع "وثيقة الأخوة الإنسانية" في أبوظبي واستضافة قيادات الديانة الإسلامية والمسيحية، أثبتت الدولة أن صياغة خطاب عالمي بديل يعتمد الاعتدال والوسطية قادر على سحب البساط التنظيري من زمرة الجماعات الإرهابية التي تقتات على أطروحة "صراع الحضارات"، وتوظيف هذا البعد في الخارجية الإماراتية يعزز موقعها كـ "جسر للتعايش"، ويحولها قيادة التحالفات الدولية المناهضة للمتطرف من منظور إيجابي يبيّن الشراكات ولا يكتفي بفرض العقوبات².

وتتميز البيئة الداخلية للإمارات بتركيبة ديمغرافية متعددة الثقافات تضم أكثر من 200 جنسية، وهو وضع يسهل له لعب التنظيمات المتطرفة للبحث عن ثغرات مجتمعية، وهنا برز دور التسامح والاعتدال كأداة هندسة مجتمعية حالت دون نفاذ الخطابات الراديكالية عبر بناء نموذج لـ "المواطنة العالمية والتكامل المجتمعي"، وهذا الاستثمار الفكري خلق بيئة حاضنة للاستقرار تستعصي على اختراقات الخلايا

¹ - علي بن مقيم، التسامح كقيمة استراتيجية في السياسة الإماراتية، دار العين للنشر، القليوبية، 2019، ص 84

² - محمد بن سعيد العمري، الدبلوماسية الناعمة وصناعة السلام الإقليمي، دار الساقى، بيروت، 2021، ص 142



النائمة؛ إذ أصبحت الشفافية الثقافية والقبول بالمختلف تمثل عقيدة شعبية تحمي من السقوط في دهاليز التكفير أو العزلة الأيديولوجية، مما انعكس مباشرة على انخفاض مؤشرات التهديد الداخلي وتفرغ الأجهزة الأمنية للبعد الاستراتيجي الخارجي³.

ولم تتوقف عملية تحصين المجتمع عند التشريع والدبلوماسية، بل امتدت لتشمل إعادة صياغة المناهج التعليمية وتحديث الخطاب الإعلامي الرسمي والافتراضي، فقد عملت المؤسسات الإماراتية على تجديد الخطاب الديني عبر دعم المؤسسات الوسيطة (مثل مجلس حكماء المسلمين) وتقديم قراءات مقاصدية تنبذ الغلو والتشدد، وتتكامل هذه الرؤية مع تطوير المقررات الدراسية لتنمية الفكر النقدي لدى الشباب وتدريبهم على تفكيك مقولات الإرهاب الرقمي ومغالطاته، وبذلك تحولت قيم الاعتدال إلى أداة عملية تمنح الأجيال الناشئة "بوصلة مفاهيمية" تميز بين صحيح الدين والتوظيف السياسي النفعي للإسلام⁴.

2. تطور العقيدة الأمنية الإماراتية في مواجهة الفكر المتطرف.

شهدت العقيدة الأمنية الإماراتية تحولاً مفصلياً متزامناً مع تصاعد موجات ما يسمى بـ "الربيع العربي" وبروز تنظيمات عابرة للحدود كـ "داعش" والفاعل غير الحكومي المتطرف، فلم تعد السياسة الأمنية للدولة تكتفي بضبط الحدود لحماية النطاق الجغرافي المباشر، بل انتقلت نحو "المواجهة الاستباقية الهجومية في ميدان الأفكار والمناطق الحاكمة"، وتفترض هذه العقيدة المحدثة أن الأمن القومي لا يتجزأ عن الأمن الإقليمي، وأن الفكر المتطرف يشكل تهديداً كينونياً يقتضي التعامل معه في البيئات الناشئة والمجالات المفتوحة قبل أن يتحول إلى اعتداءات مادية أو خلايا متصلة داخلياً⁵.

وتنفرد العقيدة الأمنية الإماراتية بموقف حاسم يفرض الفصل بين الإرهاب المادي (الذي يمارس العنف) والتطرف الأيديولوجي (الذي يمهّد للبيئة الفكرية)، فالرؤية الأمنية للدولة تتعامل مع التنظيمات الراديكالية كجزء من أيديولوجية شمولية واحدة، معتبرة أن الجماعات التكفيرية المسلحة ما هي إلا النتائج الطبيعي لحركات الإسلام السياسي، وقد قاد هذا الإدراك الاستراتيجي الدولة إلى اتخاذ خطوات صلبة في تصنيف هذه الجماعات كإرهابية وإدراجها على اللوائح الوطنية والمطالبة الحثيثة بتحجيف بيئاتها التنظيمية على المستوى الدولي، مما منح سياستها وضوحاً وتماسكاً يتجنب التذبذب السياسي أو الازدواجية في تعريف التهديد⁶.

تتسم العقيدة الأمنية الإماراتية بالمرونة والتطور الهجين؛ فهي تجسد نموذجاً متقدماً لمفهوم "القوة الذكية (Smart Power)"، فحين تقتضي الضرورة المشاركة الميدانية، لا تتوانى الإمارات عن الانخراط في التحالفات العسكرية الدولية ضد تنظيمات الإرهاب (كما جرى في التحالف الدولي ضد داعش أو الشراكات في شبه الجزيرة العربية)؛ وفي المقابل، ترافق هذه القوة الصلبة استراتيجية أمنية ناعمة تركز على التنمية الاقتصادية، وإعادة بناء المؤسسات الوطنية المنهارة في مناطق الصراع، وتوفير البدائل التنموية للشباب للحد من تجنيدهم، لتبنى بذلك عقيدة متعددة الأبعاد تجمع بين السلاح والدبلوماسية والتنمية⁷.

واستجابةً للتطور التكنولوجي وظهور "الإرهاب الإلكتروني"، طوّرت العقيدة الأمنية الإماراتية آلياتها لتشمل الفضاء السيبراني كساحة معركة رئيسية في مواجهة التنظيمات المتطرفة، إذ أدخلت أدوات الذكاء الاصطناعي والتتبع الاستخباري المتطور لرصد الخطابات العنيفة ومواجهة التجنيد الافتراضي في المهّد، وهذا التحول التكنولوجي أتاح للأجهزة الأمنية تفكيك الشبكات المعقدة لتجارة السلاح والتمويل

³ - خالفة أحمد، الأمن الفكري والمجتمعي في ظل العولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2020، ص 115

⁴ - عبد الله علي سعيد، المؤسسات الدينية وتجديد الخطاب في مواجهة التطرف، دار الفكر المعاصر، دبي، 2022، ص 198

⁵ - سلطان محمد النعيمي، العقيدة الأمنية الإماراتية والتحديات الإقليمية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2018، ص 67

⁶ - خالد بن سلطان القاسمي، جذور التشدد: قراءة في العقيدة الأمنية الإماراتية، دار الخليج للنشر، الشارقة، 2021، ص 102

⁷ - راشد أحمد المزروعى، القوة الذكية في السياسة الخارجية الإماراتية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2022، ص 155



عبر الفضاء المظلم (Dark Web)، مما جعل العقيدة الأمنية الإماراتية أسلوب عمل استباقي مرن يسبق التهديد الرقمي بخطوة، ويشكل نقطة ارتكاز يعتمد عليها الشركاء الدوليون في جمع وتحليل البيانات الأمنية المعقدة⁸.

ثانياً: الشراكات المؤسسية والتعاون الدولي

تتجاوز المقاربة الإماراتية لمكافحة الإرهاب النطاق النظري والفلسفي لترسيخ حضورها العملي على الساحة الدولية من خلال بناء وتنويع الشراكات المؤسسية، وتدرك الإمارات أن الطبيعة المعقدة للتهديدات التكفيرية والتنظيمات العابرة للحدود تفرض صياغة أطر تعاونية موثوقة ومستدامة تشمل مختلف المستويات الأقليمية والإقليمية، بما يضمن تبادل المعلومات والخبرات وبناء منظومة أمنية متكاملة.

وتتحقق هذه الشراكة المؤسسية عبر مظهرين رئيسيين يكمل أحدهما الآخر؛ يُعنى المظهر الأول بـ التعاون مع المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، الإنتربول) في تخفيف منابع تمويل الإرهاب وتقويض شبكاته المالية المعقدة، بينما يتجسد المظهر الثاني في الأبعاد الهيكلية المعرفية والدولية المتخصصة المتمثلة في تأسيس المراكز الاستراتيجية المشتركة (مثل مركز "هداية" و"صواب") كمنصات عمل دولية لإنتاج الفكر التنويري وحصر الروايات المتطرفة.

1. التعاون مع المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، الإنتربول) في تخفيف منابع تمويل الإرهاب.

حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على تأطير جهودها في مكافحة الإرهاب وتخفيف منابعه ضمن منظومة الشرعية الدولية، من خلال التعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة، لا سيما "مديرية التنفيذ التابعة للجنة مكافحة الإرهاب (CTED)" و"مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT)"، وتتجاوز هذه الشراكة مجرد الالتزام الشكلي بالقرارات الأمية الصادرة عن مجلس الأمن (مثل القرارين 1373 و2462 المتعلقين بمكافحة تمويل الإرهاب) لتصل إلى مستوى الانخراط الفاعل في صياغة السياسات وتحديث الأطر القانونية والعملياتية، وتبني الدولة للتوجيهات الأمية بمنح إجراءاتها الوطنية غطاءً قانونياً دولياً، ويجعل من تشريعها المناهضة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب نموذجاً يتماشى مع أفضل الممارسات الشاملة المعمول بها عالمياً⁹.

وتمثل أداة التمويل الشريان الحيوي لاستدامة التنظيمات الإرهابية وعملياتها؛ ومن هذا المنطلق، طورت الإمارات بنية رقابية ومصرفية صلبة بالتنسيق المباشر مع المنظمات الدولية ذات الصلة، وعلى رأسها "مجموعة العمل المالي (FATF)" و"مجموعة مينافاتف (MENAFATF)"، وتجلت هذه الجهود في إنشاء "المكتب التنفيذي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" وتحديث قانون مكافحة الجرائم الإرهابية لضمان فرض رقابة صارمة على التدفقات المالية العابرة للحدود، والمؤسسات المالية غير المصرفية، وقطاع الأعمال والمهن المح any المحددة، وهذا التدقيق المؤسسي أدى إلى تضيق الخناق على شبكات التمويل التابعة للتنظيمات المتطرفة، وحرمانها من استغلال القطاع المالي الإقليمي في غسل الأموال أو تدفقات التبرعات المشبوهة¹⁰.

ويشكل التعاون العملي مع منظمة "الإنتربول" مرتكزاً أمنياً محفوراً في العقيدة الشرعية للإمارات؛ حيث سعت الدولة إلى رفع كفاءة تبادل البيانات الأمنية والمعلومات الاستخبارية المتعلقة بالنشرات الحمراء وتتبع العناصر الإرهابية وشبكاتها المالية، وقد تجسد هذا التعاون الشديد في الدعم الإماراتي لمبادرات الإنتربول الاستراتيجية واستضافة مركز التنسيق والعمليات الإقليمي، فضلاً عن دمج قواعد بيانات الإنتربول في المنافذ الحدودية والمواقف الجمركية للدولة، وأتاح هذا النطاق من التنسيق الأمني تتبع حركة التمويل النقدي والعيني

⁸ - جاسم محمد الخلو، الأمن السيبراني ومكافحة الإرهاب الرقمي، دار الكتاب الجامعي، العين، 2023، ص 210

⁹ - عبد الرحمن بن علي الهاشمي، الإمارات والمنظومة الأمية في مواجهة الإرهاب، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020، ص 112

¹⁰ - خالد عبد الله الشامسي، الحماية القانونية والرقابة المالية ضد تمويل الإرهاب، دار الكتاب الجامعي، العين، 2021، ص 89



العابر للحدود، وضبط القيادات الإرهابية والوسطاء الماليين المتورطين في نقل الأموال وتوفير الدعم اللوجستي للخلية التكفيرية في مناطق الاضطراب¹¹.

ومع تحول الجماعات الإرهابية نحو توظيف الفضاء الافتراضي لتجنيد الأموال عبر التمويل الجماعي (Crowdfunding) والعملات الرقمية المشفرة والأصول الافتراضية، طورت الإمارات شراكاتها الدولية لمواجهة هذا النمط الرقمي المعقد، ومن خلال العمل المشترك مع وحدة الاستخبارات المالية الدولية (Egmont Group) ومؤسسات أمن المعلومات الأمية، أنشأت الدولة آليات لرصد وتتبع المعاملات المالية الحرة على "البلوكشين (Blockchain)" وحظر المنصات والمواقع الإلكترونية التي تعتمد التنظيمات الإرهابية لتلقي التبرعات، ويضمن هذا البعد التكنولوجي استباق التحولات التشغيلية للإرهاب الرقمي، ويجعل الدبلوماسية الأمنية الإماراتية فاعلاً أساسياً في حماية النظام المالي العالمي من الثغرات التكنولوجية الناشئة¹².

2- تأسيس المراكز الاستراتيجية المشتركة (مثل مركز "هداية" و"صواب").

جاء تأسيس "المركز الدولي للتميز في مكافحة التطرف العنيف" (هداية) بمبادرة إماراتية بالشراكة مع "المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF)" ليكون أول مركز دولي متخصص في بحوث وتطبيقات بناء القدرات والوقاية من التطرف، ويعمل هذا المركز كمنصة استراتيجية تجمع الباحثين، وصناع القرار، والخبراء الدوليين لإنتاج معارف دقيقة ومبادرات توجيهية لتفكيك دوافع التجنيد الإرهابي، وتحويل الإمارات لمركز "هداية" إلى بيت خبرة دولي يعكس انتقالاً استراتيجياً من القوة الصلبة إلى صياغة الأطر المفاهيمية وقواعد الممارسة الفضلى، مما يتيح للدول الشريكة بناء برامج وطنية متقدمة لإعادة التأهيل، والوقاية، وحماية الفئات الهشة من الاختراق الفكري¹³.

لقد شكل إطلاق مركز "صواب" عام 2015 كمبادرة تفاعلية مشتركة بين دولة الإمارات والولايات المتحدة الأمريكية خطوة فارقة في معركة الفضاء الافتراضي وتفكيك الدعاية الإرهابية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ويركز المركز على إنتاج وتوزيع محتوى إعلامي متعدد اللغات يعري السرديات المضللة لتنظيمات مثل "داعش" و"القاعدة"، ويبرز زيف شعاراتها وتناقضاتها الأيديولوجية. وقد أتاح هذا النموذج الشبكي مخاطبة ملايين الشباب في مختلف القارات بشكل مباشر، وحشد الأصوات الاعتدالية والمجتمعية لردع خطاب الكراهية، مما أسهم في انكماش قدرة الجماعات المتطرفة على التجنيد الإلكتروني وصناعة "الذئاب المنفردة"¹⁴.

ولا تقتصر وظيفة المراكز الاستراتيجية المقامة في الإمارات على النقض الإعلامي والرد الأمني، بل تمتد لتأصيل وتصدير "خطاب بديل" يعتمد قيم التسامح، والتعددية، والمواطنة التنموية، وتعمل هذه المراكز بالتنسيق مع المؤسسات الدينية والفكرية (مثل "مجلس حكماء المسلمين" و"مؤتمر المجموعات الأديان") لإنتاج أدبيات تنويرية تعيد صياغة المفاهيم الفقهية والسياسية التي جرى تحريفها من قبل الجماعات التكفيرية (مثل مفاهيم الحاكمية، والجهاد، والولاء والبراء)، ويساهم هذا النتاج المعرفي المؤسسي في سد الفراغ الأيديولوجي، وتوفير مظلة فكرية آمنة تحصن العقل الجمعي العربي والإسلامي من الوقوع في فخ الراديكالية¹⁵.

وتحولت هذه المراكز الاستراتيجية إلى أدوات تنشيطية فعالة لدبلوماسية الإمارات الأمنية، حيث أضحت نقاط ارتكاز لتجميع الجهود الإقليمية والدولية وتبادل الخبرات التشغيلية. ومن خلال تنظيم ورش العمل الدولية، والدورات التدريبية المتقدمة للكوادر الأمنية

11 - طارق منصور الدوخي، التعاون الشرطي الدولي في مواجهة الجريمة المنظمة والإرهاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2019، ص 174

12 - جاسم محمد العلي، التمويل الرقمي للإرهاب وآليات المواجهة الدولية، دار الفكر المعاصر، دبي، 2023، ص 205

13 - فاطمة سعيد القاسمي، المؤسسات الدولية ودورها في مكافحة التطرف العنيف، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2020، ص 130

14 - سالم محمد الكتيبي، المواجهة الرقمية للتطرف: تجربة مركز صواب، دار العين للنشر، القليوبية، 2019، ص 95

15 - إبراهيم حسن الحوسني، صناعة الخطاب البديل في مواجهة التشدد، دار الساقى، بيروت، 2021، ص 162



والدبلوماسية، والشركاء من مجتمعات متعددة، نجحت الإمارات في خلق شبكة تحالفات عابرة للقارات تتبنى نفس الرؤية الوقائية، وهذه الشراكات المؤسسية ترسخ موقع الإمارات كـ "عاصمة أمنية ومعرفية" لمكافحة التطرف، وتؤكد أن الاستثمار في البنية التحتية الوقائية والفكرية يمثل ضماناً أساسية لاستدامة الأمن والسلم الدوليين¹⁶.

المحور الثاني: تحديات وآفاق الشراكة الاستراتيجية

تستدعي قراءة وتفكيك الدور الإماراتي المتنامي في مكافحة الإرهاب الخروج من نطاق رصد الإنجازات والمبادرات إلى المساحة التحليلية والنقدية التي تفحص كفاءة هذا النموذج في ظل تعقيدات البيئة الدولية الراهنة، إذ إن تحويل الدبلوماسية الأمنية إلى أداة فاعلة للتأثير الإقليمي والدولي لا يجري في بيئة مثالية أو ساكنة، بل يتفاعل باستمرار مع بيئة أمنية دولية متقلبة تتراحم فيها المصالح وتتعدد فيها رؤى الفاعلين الدوليين والإقليميين.

وفي هذا السياق، يفرض الواقع الجيوسياسي على المقاربة الإماراتية التعامل مع جملة من التحديات المركبة التي تهدد سلاسة الشراكات الاستراتيجية وجدواها؛ حيث تتقاطع الحسابات السياسية للدول الكبرى مع السيادة الوطنية، وتتوزع أولويات مواجهة الإرهاب وفقاً لتباين الأجندات، فضلاً عن بروز أنماط غير تقليدية من التهديدات المتطورة التي تتجاوز الأطر الأمنية والتشريعية المتوضع عليها كالحروب الهجينة والتطرف الرقمي.

وعلى الرغم من فداحة هذه التحديات، يفتح الأداء الدبلوماسي الأمني المتزن للإمارات آفاقاً جديدة ومستقبلية لتأطير دورها كفعل محوري في هندسة الأمن الإقليمي والدولي؛ إذ تسعى الدولة إلى الانتقال من رد الفعل الأمني والمواجهة المباشرة إلى نمط أكثر ديمومة يعتمد الاستباقية، ويسخر "الدبلوماسية الوقائية" كأداة لإدارة التفاعلات واحتواء البيئات المحدقة بالاضطراب قبل تفاقمها.

وبناءً على هذه الجدلية القائمة بين الواقع المعقد وطموحات المستقبل، يخصص هذا المحور للوقوف التفصيلي على هاتين المساحتين التكمليتين، ففي القسم الأول، يتم التركيز على تفكيك المعوقات والتحديات التي تواجه الدور الإماراتي في البيئة الأمنية المأزومة، لينتقل البحث بعد ذلك في قسمه الثاني إلى استشراف مستقبل هذا الدور وتبين قدرته على تفعيل الدبلوماسية الوقائية في صياغة استقرار نظم المنطقة.

أولاً: المعوقات والتحديات التي تواجه الدور الإماراتي

على الرغم من النجاحات الإقليمية والدولية التي سجلتها الدبلوماسية الأمنية الإماراتية، إلا أنها تصطدم ببيئة أمنية دولية شديدة التعقيد والتغير، تكتنفها العديد من التحديات البنيوية والتقنية، وتتزايد صعوبة هذه التحديات بالنظر إلى امتداد ظاهرة الإرهاب وتطور أدائها، مما يجعل العمل الميداني والدبلوماسي محفوفاً بالكثير من القيود السياسية والإجرائية التي تحد من سلاسة ومردود هذه الشراكات.

وتنقسم هذه العقبات حركياً إلى مستويين رئيسيين: يتعلق المستوى الأول بالأطر السياسية والقانونية التي يفرضها تباين تعريفات الإرهاب وتداخل الأجندات الإقليمية في بيئات الصراع المتعددة، مما يؤدي إلى تضارب الأولويات بين الشركاء الدوليين، في حين ينصرف المستوى الثاني إلى الأبعاد الفنية والحديثة المتمثلة في تحديات الأمن السيبراني والحروب الهجينة في سياق مكافحة الإرهاب الرقمي، وهو ما يضع الأجهزة الأمنية والدبلوماسية أمام نمط غير تقليدي من المواجهة يتجاوز حدود الجغرافيا السياسية.

1. تباين تعريفات الإرهاب وتداخل الأجندات الإقليمية في بيئات الصراع.

تواجه الدبلوماسية الأمنية الإماراتية معضلة بنيوية على الساحة الدولية تتمثل في غياب تعريف قانوني ومفهومي موحد ومعتمد دولياً لـ "الإرهاب"، فالتباين القائم بين القوى الكبرى والمنظمات الدولية يولد تصنيفات غير متطابقة للجماعات والتنظيمات؛ فما تراه دولة

16 - حمدان راشد الدرعي، الدبلوماسية المؤسسية والشراكات الأمنية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2022، ص 218



ما خلوقاً أو تنظيمياً مسلحاً مشروعاً أو جزءاً من مكون سياسي، تراه الدولة الإماراتية والدول المعتدلة تهديداً إرهابياً مباشراً بناءً على أيديولوجيته وممارساته العنيفة، وهذا التباين الإفهامي يخلق إرباكاً تشريعياً وسياسياً يعيق تبادل المعلومات وتتبع العناصر المطلوبين، ويضع الجهود الإماراتية أمام ضغوط دبلوماسية متواصلة لإقناع الشركاء الدوليين بضرورة شمول تصنيفات الإرهاب لكل جماعات الإسلام السياسي والجناح الميداني والتنظيمي الموازي لها دون مواربة¹⁷.

ويتضاعف تعقيد التحديات الأمنية عندما يُوظف ملف "مكافحة الإرهاب" كأداة لإدارة الصراعات بين القوى الإقليمية والدولية في ساحات مأزومة (مثل اليمن، وسوريا، وليبيا)، وفي هذه البيئات ترتطم المقاربة الإماراتية المركزة على تخفيف الإرهاب وبناء مؤسسات الدولة الوطنية بالعديد من الحسابات والتحالفات التكتيكية الصادمة؛ حيث تلجأ بعض القوى الإقليمية إلى الاستثمار في الوكلاء (Proxies) والجماعات الراديكالية لخدمة مصالحها الضيقة أو لإرباك خصومها، وهذا التداخل النفعي يُصعب من مهمة الإمارات في حشد موقف إقليمي صلاب ومتماسك، ويفرض عليها مناورة دبلوماسية شاقة لضمان عدم توظيف الورقة الأمنية لحماية الجماعات المتطرفة تحت شعارات التوازنات الجيوسياسية¹⁸.

كما تضع هذه البيئة المليئة بالتناقضات الدبلوماسية الخارجية الإماراتية أمام اختبار دقيق يهدف إلى الموازنة بين متطلبات الشراكة الاستراتيجية مع القوى الغربية (لا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) وبين الحفاظ على استقلالية القرار الوطني وثوابت السيادة، ففي حين تسعى الإمارات للتنسيق الميداني والاستخباري الشامل، تبرز أحياناً تبينات في تحديد أولويات المواجهة ومسارح الاستهداف، وتصر العقيدة الإماراتية على رفض الازدواجية في المعايير والرفض القطعي لإكساب بعض التنظيمات شرعية سياسية تحت مظلة الحوار أو احتواء النزاعات، مما يتطلب مجهوداً تفاوضياً عالياً لدعم الرؤية الوطنية الحازمة دون تضرر تحالفاتها الأمنية الدولية¹⁹.

وتتأثر استراتيجية الإمارات الأمنية بالتقلبات والتحول المستمرة في السياسات الداخلية للدول الكبرى والتغير الدائم في أولويات إدارتها المتعاقبة؛ إذ تنعكس هذه التحولات على تعريف تلك الدول للتهديدات وتصنيفها للهياكل المتطرفة، وهذا التذبذب في الأجندات الغربية، كالانتقال من التركيز على مكافحة الإرهاب الشامل إلى إعطاء الأولوية لمنافسة القوى الكبرى (مثل الصين وروسيا)، يلقي بظلاله على كفاءة التحالفات الأمنية القائمة، وتعمل الإمارات لمواجهة هذا التحدي على تنويع شراكاتها الأمنية شرقاً وغرباً، وبناء أطر تعاون متعددة الأطراف قائمة على المؤسسية والمصالح المتبادلة لضمان عدم تأثر أمنها القومي بالتقلبات السياسية لدى الشركاء التقليديين²⁰.

2. تحديات الأمن السيبراني والحروب الهجينة في سياق مكافحة الإرهاب الرقمي.

لم تعد معركة مكافحة الإرهاب محصورة في المواجهة العسكرية أو التمدد الجغرافي، بل انتقلت بجدّة إلى الفضاء السيبراني الرقمي، وهو ما يضع الأجهزة الأمنية الإماراتية أمام نط معقد من التهديدات السيبرانية. فقد طوّرت التنظيمات المتطرفة استخدامها للتطبيقات المشفرة، والشبكات المظلمة (Dark Web)، والتقنيات اللامركزية للتواصل، والتجنيد، والتخطيط للعمليات الإرهابية بعيداً عن أجهزة الرصد التقليدية، وهذا التحول التكنولوجي فرض على الدبلوماسية الأمنية الإماراتية السعي الحثيث لبرمجة اتفاقيات بروتوكولية دولية متطورة تُسهّل تتبع الأنشطة الإجرامية الافتراضية العابرة للحدود، وتجاوز العقود والقيود التي تفرضها بعض الشركات التكنولوجية العملاقة باسم حماية الخصوصية²¹.

17 - أحمد مبارك المزروعى، المفهوم القانوني للإرهاب في القانون الدولي والتشريعات الوطنية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020، ص 118

18 - بدر ناصر الهاملي، التنافس الإقليمي وإدارة الصراعات في الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2021، ص 164

19 - خالد عبد العزيز القاسمي، السيادة الوطنية والشراكات الأمنية في السياسة الخارجية الإماراتية، دار العين للنشر، القليوبية، 2019، ص 92

20 - راشد خليفة الظاهري، تحولات النظام الدولي وأثرها على الأمن الإقليمي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2022، ص 215

21 - جاسم محمد الخلوئي، الأمن السيبراني ومكافحة الإرهاب الرقمي، دار الكتاب الجامعي، العين، 2023، ص 188



وبرزت "الحروب الهجينة (Hybrid Warfare)" كإحدى أخطر آليات المواجهة المعاصرة، حيث تُدمج الأساليب العسكرية التقليدية مع الهجمات السيبرانية الموجهة، الحملات التضليلية، والحرب النفسية، وتستهدف التنظيمات الإرهابية والجهات الداعمة لها البنية التحتية الحرجة للدول (مثل شبكات الطاقة، والموانئ، والأنظمة المالية) عبر برمجيات الفدية والهجمات الموزعة لتعطيل الخدمة (DDoS)، وقد دفعت هذه المخاطر الإمارات إلى الاستثمار الواسع في بنيتها السيبرانية وتأسيس "مجلس الأمن السيبراني"، مع تعزيز شراكاتها الدولية لتبادل الإنذار المبكر والردع الرقمي ضد أي اختراقات تحاول تقويض الاستقرار الاقتصادي والمجتمعي²².

ويشكل الاستخدام المتزايد لتقنيات الذكاء الاصطناعي والتزييف العميق (Deepfake) تحدياً إضافياً للدبلوماسية والمؤسسات الأمنية في الإمارات؛ حيث بات بمقدور الجماعات التكفيرية صناعة محتوى مرئي وصوتي مزيف بدقة عالية لنشر الشائعات، وتحريض الجماهير، وتزييف تصريحات القيادات لضرب السلم المجتمعي، وهذا التطور يفرض تحدياً مضاعفاً لا يقتصر على التتبع التقني، بل يتطلب سرعة الاستجابة الإعلامية والأمنية لتنفيذ عمليات "دحض الرواية (Counter-messaging)" قبل انتشارها، ومن هنا تحرص الإمارات على نقل هذا التحدي إلى المحافل الدولية لحث المجتمع الدولي على وضع أطر أخلاقية وقانونية ملزمة لتنظيم الذكاء الاصطناعي ومنع استغلاله إرهابياً²³.

وتعد الفجوة الزمانية بين سرعة تطور الأدوات الرقمية لدى الإرهابيين وبطء التشريعات والمعاهدات الدولية لمكافحة الجريمة السيبرانية حجر عثرة أمام كفاءة الشراكات الأمنية، فإجراءات الإنابة القضائية وتسليم المجرمين السيبرانيين تستغرق وقتاً طويلاً يتنافى مع الطبيعة اللحظية للجرائم الرقمية، ولتجاوز هذه العقبة تبنت الإمارات أسلوب الدبلوماسية الرقمية النشطة من خلال عقد تحالفات سيبرانية ثنائية ومتعددة الأطراف، ودعم المبادرات الأمية لوضع معاهدة دولية شاملة لمكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية، بما يضمن استباق التهديدات وحماية الفضاء الرقمي الإقليمي والدولي²⁴.

ثانياً: استشراف مستقبل الدور الإماراتي

يمثل استشراف المسارات المستقبلية للدبلوماسية الأمنية الإماراتية مدخلاً تحليلياً ذا أهمية بالغ في تقدير مدى قدرة الدولة على الحفاظ على مكتسباتها الاستراتيجية، وتطوير الأدوات الكفيلة بالتعامل مع التهديدات الناشئة، فالدور الإماراتي لا يستهدف تحقيق استقرار عابر أو التعامل المرحلي مع الأزمات، بل يطمح إلى الانخراط في صياغة قواعد جديدة ومستدامة لغلق منافذ الاضطراب والتطرف في المنطقة والعالم.

وفي هذا السياق التنبؤي، تبرز التحولات في الأدوار الأمنية للإمارات للتركيز على أدوات أكثر مرونة وديمومة تُعرف بالاستباقية؛ حيث يتصدر هذا التوجه الاستشرافي عبر فهم دور الدبلوماسية الوقائية في تعزيز استقرار النظم الإقليمية، وتتجه هذه المقاربة نحو توظيف الأدوات السياسية، التنموية، والحوارات الأمنية متعددة الأطراف لتفكيك مسببات الأزمات والتوترات قبل استشرائها، بما يكرس مكانة الإمارات كركيزة أساسية وصانعة للسلم والاستقرار المستدام.

1- تفعيل الدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات في البيئات الإقليمية المضطربة

يتجه مستقبل الدبلوماسية الأمنية الإماراتية نحو ترسيخ مفهوم "الدبلوماسية الوقائية" كخيار استراتيجي بامتياز لمواجهة الجذور المسببة للإرهاب والتطرف في المنطقة، إذ تدرك القيادة الإماراتية أن التركيز الحصري على الأدوات العسكرية والأمنية المباشرة يظل محدود النجاعة ويعالج أعراض الظاهرة دون أسبابها البنيوية، ومن هذا المنظر الاستشرافي تعمل الإمارات على توجيه قدراتها الدبلوماسية نحو رصد مؤشرات

22 - طارق بن سلطان الشامسي، الحروب الهجينة وتحديات الاستقرار في المنطقة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2021، ص 145

23 - عبد الله علي الحمادي، الذكاء الاصطناعي والأمن القومي: الفضاء الرقمي نموذجاً، دار الفكر المعاصر، دبي، 2022، ص 201

24 - سلطان سعيد الكتي، التحديات التشريعية في مواجهة الجريمة السيبرانية العابرة للحدود، دار الساقى، بيروت، 2020، ص 173



التوتر المبكرة، والتدخل عبر الوساطات، وتخفيف حدة الاستقطابات الإقليمية قبل تفاقمها للوصول إلى بيئة طاردة للتنظيمات المتطرفة التي تقتات عادة على الفراغ الأمني وهشاشة الدولة الوطنية²⁵.

كما تركز الرؤية المستقبلية للإمارات على دمج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في صلب الاستراتيجية الأمنية الوقائية، وذلك عبر تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية للبلاد المتأثرة بالصراعات، ويستند هذا التوجه إلى قراءة واقعية تؤكد أن الفقر، والبطالة، وتدهور الخدمات الأساسية توفر بيئة مثالية للجماعات الإرهابية لاستقطاب الشباب وتجنيدهم، ومن ثم، فإن التوسع الإماراتي المستقبلي في الاستثمار في مشروعات الطاقة، والبنية التحتية، والتعليم في البيئات المضطربة يمثل خط دفاع أمني استباقي يهدف إلى سد منافذ التغلغل الأيديولوجي وتجريد التنظيمات الراديكالية من خزانها البشري²⁶.

ويشكل تفعيل القنوات الدبلوماسية لتصفية النزاعات الإقليمية ركيزة أخرى لمستقبل الدور الإماراتي؛ حيث تسعى الدولة إلى الانخراط الفاعل في تيسير الحوارات السياسية بين أطراف النزاع في ساحات متعددة (كالقرن الأفريقي والشرق الأوسط)، وإنهاء حالات الفراغ السياسي والدستوري وتثبيت أركان الأنظمة الوطنية بمثل الضمانة الأساسية لمنع التنظيمات الإرهابية من اتخاذ تلك المناطق كملاذات آمنة أو قواعد انطلاقاً لعملياتها عابرة الحدود، وتؤكد هذه المقاربة دور الإمارات كصانع للسلم ووسيط موثوق قادر على تقريب وجهات النظر وتغليب لغة المصالح المشتركة على حساب الأجندات المتطرفة²⁷.

ويمتد استشراف الدبلوماسية الوقائية إلى إنشاء شبكات إنذار مبكر وتبادل معلوماتي متطور مع الشركاء الإقليميين والدوليين للتنبؤ بالتهديدات قبل وقوعها، ولا يقتصر هذا الإنذار على البعد الاستخباري التقليدي، بل يشمل المؤشرات الاجتماعية، والاقتصادية، والفكرية التي تؤثر إلى تصاعد موجات التشدد، ومن خلال هذا الربط الشامل، تسعى الإمارات إلى قيادة مبادرات إقليمية تهدف إلى بناء أطر استجابة سريعة ووقائية تجنب المنطقة الكلفة العالية لمواجهة الإرهاب بعد استشرائه، وتكرس نموذجاً متقدماً للأمن المستدام القائم على الاستباق والجاهزية²⁸.

2- صياغة الأطر الأمنية متعددة الأطراف وبناء التحالفات المستقبلية

يستشرف مستقبل الدور الإماراتي تحولاً نوعياً في طبيعة التحالفات؛ حيث يتجه التركيز من الرهان الحصري على التحالفات التقليدية الصلبة إلى تبني شبكات أمنية أكثر مرونة ونوعية تجمع عدداً محدوداً من الدول ذات المصالح والأهداف المتطابقة، وتتيح هذه التكتلات المصغرة للإمارات حرية الحركة وسرعة اتخاذ القرار لمواجهة التهديدات العابرة للحدود كالإرهاب والجرائم السيبرانية دون الارتطام بالجمود البيروقراطي أو التباينات المفاهيمية التي تشهدها التكتلات الدولية الكبرى، مما يضمن كفاءة أعلى واستجابة عملية فورية للتحديات الأمنية الناشئة²⁹.

وتتجه الإمارات في المدى المستقبلي نحو تنويع شبكة تحالفاتها الأمنية عبر إقامة شراكات أمنية وفنية متقدمة مع القوى الدولية الصاعدة في الشرق والجنوب العالمي (مثل الصين، والهند، ودول مجموعة بريكس)، إلى جانب الحفاظ على علاقاتها الاستراتيجية مع الشركاء الغربيين، ويضمن هذا التوازن الدبلوماسي للدولة تجنب الاستقطاب الحاد بين القوى العظمى، ويوفر لها منافذ متعددة للحصول على

25 - جاسم محمد العلي، الدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات الإقليمية، دار الكتاب الجامعي، العين، 2023، ص 142

26 - راشد خليفة الظاهري، التنمية كأداة للردع والأمن القومي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2022، ص 188

27 - بدر ناصر الهاملي، الوساطة الإماراتية وصناعة السلام في الفضاء الإقليمي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2021، ص 205

28 - طارق بن سلطان الشامسي، الإنذار المبكر والأمن القومي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020، ص 159

29 - أحمد مبارك المزروعى، مستقبل التحالفات الأمنية في الخارجية الإماراتية، دار العين للنشر، القليوبية، 2022، ص 177



التكنولوجيا الأمنية المتقدمة، وتبادل الخبرات الاستخباراتية، وتبني أطر دولية جديدة لمكافحة الإرهاب تعكس واقع النظام الدولي متعدد الأقطاب³⁰.

ويرتبط التوجه المستقبلي للدبلوماسية الأمنية الإماراتية بالتركيز على حماية الأمن البحري والممرات المائية الاستراتيجية (كباب المندب ومضيق هرمز) ضد تهديدات القرصنة، والفاعلين من غير الدول، والتنظيمات الإرهابية المسلحة، ومن المتوقع أن تلعب الإمارات دوراً محورياً في تأسيس وتطوير أطر أمنية بحرية مشتركة تدمج بين القوى الإقليمية والدولية لحماية حرية التجارة وتأمين سلاسل الإمداد العالمية، وهو ما ينعكس مباشرة على تخفيف مسارات التهرب المالي واللوجستي التي تستغلها الجماعات الإرهابية في نشاطاتها عابرة الحدود³¹.

وفي إطار تحول مسرح المواجهة نحو الفضاء الرقمي، يسعى المستقبل الدبلوماسي للإمارات إلى قيادة الجهود الدولية لصياغة تشريعات ومعايير أخلاقية وضوابط أمنية حاکمة لتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، وتطمح الدولة إلى تأسيس منصات دولية جامعة مقرها الإمارات لتبادل الخبرات السيبرانية ومواجهة الهجمات الهجينة، مما يرسخ موقعها كمركز ثقل عالمي ليس فقط في مجالات التنمية الرقمية، بل كشريك دولي لا غنى عنه في صياغة القواعد الأمنية المستقبلية للفضاء الافتراضي³².

خاتمة:

تأسيساً على ما تقدم، أثبتت هذه الدراسة أن دولة الإمارات العربية المتحدة استطاعت صياغة نموذج ناهض ومتميز في مجال الدبلوماسية الأمنية، متجاوزة المقاربات التقليدية القائمة على القوة العسكرية المجردة إلى مقاربة هجينة ومتكاملة تزوج بفاعلية بين الردع الصلب والأمن الفكري والتأطير التشريعي.

وقد تجسد هذا النموذج في تحول الإمارات إلى شريك استراتيجي لا غنى عنه في منظومة مكافحة الإرهاب الدولية، عبر مأسسة قيم التسامح والاعتدال من خلال مؤسسات دولية رائدة كمركز "هداية" و"صواب"، إلى جانب تخفيف منابع التمويل وبناء شراكات وثيقة مع الأمم المتحدة والائتربول.

وعلى الرغم من النجاحات المحققة، يتضح أن هذه المساعي تظل عرضة لتحديات بنوية عابرة للحدود، تقف في مقدمتها الأشكال المستحدثة للحروب الهجينة، والتهديدات السيبرانية، واختلاف التعاريف الدولية لمفهوم الإرهاب وتضارب المصالح الجيوسياسية للفاعلين الدوليين.

ختاماً، تستشرف الدراسة أن الاستدامة الاستراتيجية للدور الإماراتي ترتبط بمدى قدرتها على تطوير أدوات الدبلوماسية الوقائية، والانخراط في تكتلات أمنية مرنة، وتنويع التحالفات الدولية، ونجاح الدولة في التكيف الديناميكي مع هذه المتغيرات سيعزز موقعها كركيزة أمان أساسية وطرف فاعل في صياغة معادلة الاستقرار الإقليمي والدولي خلال المرحلة المقبلة.

30 - خالد عبد العزيز القاسمي، التوازن الدبلوماسي وتنويع الشراكات الدولية، دار الفكر المعاصر، دبي، 2021، ص 134

31 - سلطان سعيد الكتي، الأمن البحري وحماية الممرات الاستراتيجية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2023، ص 210

32 - عبد الله علي الحمادي، مستقبل الأمن الرقمي والشراكات الدولية، دار الساقي، بيروت، 2022، ص 228



المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية

- 1) النعيمي، سلطان محمد، العقيدة الأمنية الإماراتية والتحديات الإقليمية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2018.
- 2) المزروعى، أحمد مبارك، المفهوم القانوني للإرهاب في القانون الدولي والتشريعات الوطنية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2020.
- 3) القاسمي، فاطمة سعيد، المؤسسات الدولية ودورها في مكافحة التطرف العنيف، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2020.
- 4) الخلوفا، جاسم محمد، الأمن السيبراني ومكافحة الإرهاب الرقمي، العين: دار الكتاب الجامعي، 2023.
- 5) الهاملي، بدر ناصر، الوساطة الإماراتية وصناعة السلام في الفضاء الإقليمي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2021.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1) Ehteshami, Anoushiravan, and Wright, Steven, Re-aligning the Gulf: The Domestic and Global Soft Power Diplomacy of the UAE, London: Routledge, 2021.
- 2) Ulrichsen, Kristian Coates, The United States and the Gulf: Security, Economy, and Counter-Terrorism Partnerships, New York: Palgrave Macmillan, 2020.
- 3) Barany, Zoltan, The UAE's Security Strategy: Soft Power, Military Modernization, and Counter-Extremism, Washington D.C.: CSIS Press, 2022.
- 4) Guzansky, Yoel, Between Soft and Hard Power: The Evolution of UAE Foreign and Security Policy, Oxford: Oxford University Press, 2019.
- 5) Cafiero, Giorgio, The UAE as a Global Security Partner: Multilateral Alliances and Counter-Terrorism Strategies, Leiden: Brill, 2023.